الأمم المتحدة

E/AC.51/2016/L.4/Add.17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
24 June 2016
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السادسة والخمسون
٣١ أيار/مايو – ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال
دورتها السادسة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد أليغ يرمالوفيتش (بيلاروس)

إضافة

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

(البند ٣ (ب) '٢')

البرنامج ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الثالثة عشرة المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، في البرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/71/6 (Prog. 18)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة عن الإطار الاستراتيجي المقترح، واردة في ورقة الاجتماع E/AC.51/2016/CRP.1/Rev.1.

16-10901 (A) 290616 010716

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وردّ على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣ - أعربت الوفود عن تقديرها لعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دعم وتعزيز الدعامة الإنمائية للمنظمة، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وروابطها على الصعيدين الوطني والعالمي، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وأُقر بأن اللجنة تقوم بدور حيوي في المنطقة وبأن هذا دور ينبغي دعمه وتعزيزه. ولوحظ أن اللجنة قد اضطلعت بأعمال معيارية وتحليلية هامة في صياغة سياسات الاقتصاد الكلي - الضريبية والنقدية والمالية، ترمي إلى تعبئة الموارد المحلية والخارجية تماشيا مع الأهداف والغايات المبينة في خطة عام ٢٠٣٠.

٤ - وأعربت الوفود عن رأي مفاده أن البرنامج يحدد بدقة التحديات التي تواجهها المنطقة، وأنها تظل قلقة لأن المنطقة لا تزال من المناطق التي تشهد أكبر تفاوت في تحقيق الأهداف الإنمائية مقارنة ببلدان المنطقة. وجرى التشديد على الحاجة إلى تضييق الفجوات الاقتصادية بين بلدان المنطقة.

٥ - وأُدلي بتعليق مفاده أن التعليم لا يزال نموذجا للتنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وطُلب إلى اللجنة أن توضح الكيفية التي يعكس بها البرنامج الجهود المبذولة في دعم تحسين قطاع التعليم والنهوض به في المنطقة، والسبل التي تنتهجها اللجنة في التصدي لمشكلة الأمّية.

٦ - وطُلبت توضيحات بشأن الطلبات المتزايدة الواردة من الدول الأعضاء من أجل التحليلات والاقتراحات السياساتية للتصدي للتحديات الجديدة التي تعترض سبيل وضع سياسات الاقتصاد الكلي ضمن إطار وأهداف خطة عام ٢٠٣٠ (الفقرة ١٨-٦)، وبشأن الترتيبات المؤسسية التي وضعت لبلوغ مستوى التنسيق المتوقع (الفقرة ١٨-١٥).

٧ - وفيما يتعلق باقتراح دمج البرنامج الفرعي ٣، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، والبرنامج الفرعي ٤، التمويل من أجل التنمية، المعروضين سابقا في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ باعتبارهما برنامجين فرعيين مستقلين، أعرب عن رأي مفاده أن الدمج المقترح يمكن أن يحد من نطاق التمويل من أجل التنمية. وبناء على ذلك، طُلبت معلومات عن الكيفية التي سيساعد بها دمجُ البرنامجين الفرعيين في معالجة هذه المسائل.

٨ - وفي إطار البرنامج الفرعي ١٠، الإحصاءات، التُمست إيضاحات بشأن الروابط بين الإنجاز المتوقع المقترح (ب) ومؤشر الإنجاز الخاص به '١'، وأُعرب عن رأي مفاده أن المؤشر المقترح يبدو أضيق من أن يعكس الإنجاز المتوقع.

٩ - وأعرب عن رأي مفاده أن هناك روابط بين البرنامج الفرعي ١، الصلات بالاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي، والبرنامج الفرعي ١٣، دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لا سيما التركيز على التكامل والتعاون الإقليمي والوسائل التي تستخدمها بلدان المنطقة لكفالة نجاحها كجزء من الاقتصاد العالمي. ورحبت الوفود بالجهود التي تبذلها اللجنة في دعم وتعزيز التنسيق على الصعيد الإقليمي، وأعرب عن رأي مفاده أن التعاون الأقاليمي ينبغي أن ينعكس بمزيد من الوضوح في أنشطة البرنامج كافة. وفي سياق التنويه بعمل اللجنة مع آليات التكامل في المنطقة، طُلبت توضيحات بشأن السبل التي تنتهجها اللجنة لكفالة هذا التعاون، بما في ذلك معلومات عن عقد أي اجتماعات منتظمة بين اللجنة وتلك الآليات.

١٠ - وأشارت الوفود إلى أهمية الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في المناطق دون الإقليمية، ولا سيما في إطار البرنامج الفرعي ١١، الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي. وفي هذا الصدد، تم الإقرار بأن المنطقة دون الإقليمية هي بالأحرى منطقة متنوعة، وطُلبت توضيحات بشأن ما قامت به هذه اللجنة لكي تعكس تلك الوقائع المتباينة على أرض الواقع. وطُلبت معلومات عما إذا كان قد تم إصدار وثائق اللجنة بلغات مختلفة من أجل مراعاة الخصائص اللغوية للدول الأعضاء في المنطقة. وفيما يتعلق بالعناصر البرنامجية للبرنامج الفرعي، اقتُرح مواصلة استعراض عناصر الإطار الاستراتيجي لزيادة تعزيز الصلة بين الهدف والإنجازات المتوقعة.

١١ - وأحيطَ علما باستنتاجات الجلسة العامة للجنة، التي عقدت مؤخرا الدورة السادسة والثلاثين من دوراتها التي تعقد مرة كل سنتين، وذلك على المستوى الوزاري في مكسيكو سيتي، بما في ذلك التغييرات المطلوبة في الفقرة ١٨-١٢ من التوجه العام للبرنامج. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أن التغيير المذكور ينبغي أن ينعكس في الصيغة النهائية للبرنامج المعتمد.

١٢ - واستفسرت الوفود عن إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة خلال الدورة السادسة والثلاثين من دورات اللجنة التي تعقد مرة كل سنتين، بما في ذلك ما إذا كان ذلك سيؤدي إلى طلب موارد إضافية عند موافقة المجلس

الاقتصادي والاجتماعي على القرار. وفي هذا الصدد، أبدي تعليق مفاده أن إنشاء كيانات جديدة ينبغي أن ينفذ ، بصفة عامة، في إطار الموارد الحالية المعتمدة للبرنامج.

الاستنتاجات والتوصيات

١٣ - أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل مواءمة البرنامج مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا تمشيا مع الإجراءات المعمول بها، حتى يتسنى له تحقيق أهدافه المتمثلة في مساعدة الدول الأعضاء على بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

١٤ - وأوصت اللجنة أيضا بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مع مراعاة التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٨-١٢

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

”وفي هذا الصدد، تدعو اللجنة إلى اتباع خطة عالمية وحيدة للتنمية المستدامة، تدرج مسألة المساواة في صلبها“.